المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية

إعلان القاهرة

"رؤية برلمانية لمواجهة التحديات الراهنة للأمة العربية"

مقر جامعة الدول العربية، 24-25 فبراير 2016 بالقاهرة

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المجتمعين في المؤتمر الأول، بمقر جامعة الدول العربية، يومي 24-25 فبراير 2016، تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية رئيس القمة العربية السادسة والعشرين، والذى كرست أعماله، برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ على عبد العال رئيس مجلس النواب المصرى، لبحث التحديات الراهنة التي تواجه الأمة العربية، والوقوف على الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على وحدة الصف العربي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الرسمية والبرلمانية، واستنفار الإمكانيات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية :

- وعياً منا بأهمية تعزيز العلاقة بين المؤسسات الحكومية والبرلمانية والشعبية، وتجديد مناهج العمل العربي المشترك، وتمكين البرلمانات العربية الوطنية من خلال الاتحاد البرلمانى العربي والبرلمان العربي من تجسيد البعد الشعبي في تطوير منظومة العمل العربي المشترك، من خلال تكريس دور ممثلي الأمة العربية، وإسهامهم ومشاركتهم في مواجهة التحديات الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية، وعلى نحو خاص في مجالات تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في إطار التكامل العربي،
- وإذ ندرك ما تعيشه المنطقة العربية من أوضاع استثنائية تتطلب تضافر الجهود الحكومية والبرلمانية والشعبية لمعالجة القضايا الشائكة والتهديدات الماثلة للأمن والسلم وتنامي ظاهرة الإرهاب الذي تواجهه الدول العربية الذي يؤدي إلى تمزيق النسيج الإجتماعي وتأجيج الفتنة الطائفية.
- وإذ نتابع بقلق كبير تعثر العملية التفاوضية لإحلال السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط والذي لن يتحقق دون إقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

- **وإذ ندرك أهمية أن تعكس البرلمانات العربية الوطنية والاتحاد البرلمانى العربي والبرلمان العربي، تطلعات المواطن العربي، ولتأكيد دورها فى رسم السياسات الوطنية، اجتمعنا للتعبير عن آمال المواطن العربي، وللأعراب عن عزمنا على تفعيل دورنا فى مواجهة التحديات الراهنة، وبحث أثارها وتداعياتها بهدف التوصل إلى وحدة موقف الأمة بما يكفل الحفاظ على استقلال دولها وسيادتها ووحدة ترابها الوطني، ودرء المخاطر الحقيقية على الأمن القومى العربي، والتي أصبحت ذريعة لمزيد من التدخل للأطراف الدولية والإقليمية في الشأن العربي، واتخاذ المنطقة مسرحاً لصراعاتها،**

<u>نعلن التزامنا بما يلي:</u>

- **تعزيز التعاون الفعال بشأن تنفيذ قرارات القمة العربية في مختلف دوراتها والاتفاقيات العربية، لاسيما تلك التى تتعلق بالتكامل الاقتصادي والتعاون العسكري لصيانة الأمن القومي ومكافحة الإرهاب.**

- **العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره جزءً لا يتجزأ من منظومة الامن القومي العربي، بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق الامن الغذائي، عبر رصد الموارد اللازمة لمبادرة السودان في هذا الشأن، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة والاستغلال الامثل للموارد وتضييق الفجوة الغذائية العربية والادارة المستقبلية للموارد المائية تحقيقاً للأمن المائي العربي.**

- **وضع بند دائم على جدول أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تعقد كل عامين، بشأن مراجعة وتنفيذ كل الاتفاقيات الاقتصادية العربية (الـ 25) وأن يتم وضع آليات عمل**

لتنفيذها خلال مدة زمنية محددة وأهمية تعديل النصوص الواردة في الاتفاقيات العربية بما يتوافق مع الأنظمة العربية.

- العمل على تكييف الآليات والهياكل المؤسسية القائمة في فضاء العمل العربي المشترك على نحو مستمر لتتلاءم مع مختلف الأوضاع، وتواكب التطورات التي تستجد في دول المنطقة أو تواجه إحدى الدول العربية، وحث اللجنة المشكلة لإصلاح آلية العمل داخل جامعة الدول العربية على الانتهاء من عملها.

- تفعيل دور البرلمانات العربية من خلال الاتحاد البرلمانى العربي والبرلمان العربي، لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فى إطارها العالمى وإطارها الاستراتيجي العربي المحدث. والنظر فى إنشاء مركز للبحوث والدراسات داخل جامعة الدول العربية يختص بهذا الموضوع وما يتعلق بالتغيرات المناخية، ويكون ذلك بمتابعة من مؤتمر رؤساء البرلمانات العربية، والبرلمان العربي.

- تحقيق التقارب بين الحكومات والبرلمانات والشعوب العربية قطريا وعربيا، لتقوم الدول بأداء دورها المناط بها، والنهوض بالمجتمعات العربية لتتمكن من أخذ موقعها الذي يليق بمكانتها في المجتمع الدولي، والتواصل مع نظيراتها فى دول العالم لبلوغ أهداف الأمة وغاياتها.

- تقديم الدعم اللازم للدول العربية الأقل نمواً، وتوفير المساعدات اللازمة لها لتمكينها من إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- تكريس مفهوم المواطنة بوصفه حقاً طبيعياً للشعوب، وذلك من خلال تمكين المواطن العربي من كافة حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يكفل سلامة البنى الاجتماعية ووحدة النسيج الاجتماعي في الدول العربية.

- **العمل على التعايش البناء بين جميع مكونات المجتمع والفئات والطوائف، بما يحقق السلم المجتمعى فى كل الدول العربية.**

- **بحث كافة القضايا مثار الخلاف بين الدول العربية وطرحها في إطار من الصراحة والشفافية وإيجاد الحلول السلمية للأزمات السائدة في عدد من دول المنطقة، والالتزام بالمبادئ السامية المسيُرة للعلاقات الدولية لاسيما مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وتغليب الحوار والتوافق للوصول إلى تحقيق الحلول السياسية للأزمات فى المنطقة العربية،**

- **مراجعة وإعادة تقييم الموقف العربي الجماعى فى تعامله مع دول الجوار الأقليمى، وكذلك فى علاقاته مع الدول الكبري المؤثرة فى مجريات النزاعات القائمة فى المنطقة، واستعادة الدول العربية للمبادرة السياسية في حل أزمات المنطقة ومنع تطورها إلى نزاعات مسلحة ذلك أن الخبرة التاريخية لدول المنطقة أثبتت أنها أكثر قدرة ونجاحاً في إيجاد حلول للأزمات الأكثر إستعصاء.**

- **العمل على إقرار النظام الأساسى لمجلس السلم والأمن العربي وتمكينه من أداء دوره وإقرار نظامه الأساسي، بما يسمح بتفعيل عمله، وندعو إلى إنشاء هيئة الحكماء، بمشاركة برلمانية عربية، لتقوم بالنظر فى معالجة الخلافات العربية العربية واقتراح الحلول الناجعة لها.**

- **تعزيز التشريعات الضرورية التي تكفل التصدى للتهديدات الأمنية الجديدة ومكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بالاتجار غير المشروع للأسلحة وعمليات الاختطاف والابتزاز وما يرتبط بها من جرائم الفساد وغسل الأموال، وتجريم دفع الفدية وكافة النشاطات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، والعمل على إعادة النظر فى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بما يتلاءم مع التحديات المستجدة وتمدد التنظيمات الإرهابية، وخاصة تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة،**

وكافة المجموعات والمنظمات التى تتخذ نفس الوسائل لتهديد السلم والأمن داخل الدول العربية وقتل المدنيين وتقويض مؤسسات الدولة.

- **تعديل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بحيث تتضمن آليات لمنع وصول التمويل للتنظيمات الإرهابية وتجريم دفع الفدية، وآليات لتبادل المعلومات وتوثيق مجالات التعاون الأمنى بين الدول العربية، وكذا التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة فى الحد من مخاطر الفكر الإرهابي أو تمويل العمليات الإرهابية. مع الاستفادة من تشريعات مكافحة الإرهاب فى بعض الدول العربية ومراعاة الخصوصيات الوطنية.**

- **بذل كافة الجهود لتوفير المساعدات الإنسانية، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للاجئين ومساعدة الدول العربية المضيفة لهم، وذلك جميع أشكال الدعم بما يمكنها من توفير الخدمات اللازمة لهم.**

- **التأكيد على مواصلة العمل وبذل الجهود اللازمة لتمكين المرأة العربية وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع، وحقها في المشاركة الفاعلة في العمل العام والاسترشاد بالوثيقة التي أقرها البرلمان العربي في هذا الصدد ورفعها للقمة العربية لاعتمادها.**

- **إدماج الشباب العربي في العمل العام من خلال الانفتاح والشفافية والمساءلة والفعالية على الساحة السياسية، وتحصينه من تأثير الأفكار التكفيرية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب عن الانخراط الفاعل فى المجتمع والمؤسسات الديمقراطية والاسترشاد في هذا الصدد بوثيقة الشباب التي أقرها البرلمان العربي والتي نوصي باعتمادها من طرف القمة العربية**

- **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العربي، وتمكينها من المشاركة في إيجاد وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التقدم في المجتمعات العربية.**

- **تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك وبروتوكولاتها الإضافية واتفاقية التعاون الأمنى والقضائي، والعمل على إنشاء مركز عربي لمراقبة ومكافحة الإرهاب بأشكاله المختلفة، والاستفادة من خبرات الدول فى هذا المجال.**

- **اعتماد مبدأ إنشاء القوة العسكرية العربية المشتركة المنصوص عليها فى القرار الصادر عن القمة العربية السادسة والعشرين المنعقدة بشرم الشيخ، والالتزام بالأطر والمنهجية المنصوص عليها فى القرار.**

- **العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وعلى استخدام كافة وسائل الضغط لإلزام إسرائيل على الإنضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وإخضاع كافة المرافق النووية لدول منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية..**

- **نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية إذ نعتمد هذا الإعلان، ندرك المسؤوليات والأدوار والمهام الدستورية لبرلماناتنا ومجالسنا، القائمة على المصارحة والشفافية ضمن سياق تطوير الآليات والهياكل لمنظومة العمل العربي المشترك ونُقر أن تكون اجتماعات رؤساء البرلمانات العربية منتظمة دورياً تعقد مرة كل عام، تسبق انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.**

تم إقرار الإعلان في القاهرة
بتاريخ 16 جمادي الأول 1437
الموافق 25 فبراير2016